مداخلات ورشة عمل: أولويات دعم قدرات الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات من أزمة كورونا إلى الأزمة الروسية الأوكرانية

29 يونيو 2022

مداخلة الأستاذ الدكتور/ محمود أبو العيون*

"حديثي اليوم عن بعض جوانب السياسة الاقتصادية المصرية ومدي فعاليتها في مواجهة التغيرات الدولية والتحديات الوطنية الراهنة. وقبل أن أبدأ لابد من القول إن ما أنجزه الاقتصاد المصري من نمو في السنوات السابقة هو أمر لا بد أن يذكر، بل ويشاد به. وهذا هو مدخلي لان النمو والتوظف هما أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

والسياسة الاقتصادية لدولة ما مثلها مثل ال Diet الذي يكتبه الطبيب المتخصص لشخص ما حسب مستواه الصحي وحسب توجهاته الصحية، وهذا النظام في العادة لا يصلح للتطبيق في كل وقت لنفس الشخص، كما لا يصلح أن يطبقه بشكل عام كل الأفراد بدون دراسة لأوضاعهم الصحية. لكن من خصائص هذا النظام الصحي أن يكون متوازنًا وغير متعارضًا وذا تأثير محدد ليحقق أقصى استفادة ممكنة للفرد المعني. وهو أمر ينصرف أيضًا –إذا ما صح التشبيه–على السياسة الاقتصادية التي تطبقها دولة ما.

مصر منذ أن دخلت في اتفاق عام 2016 مع صندوق النقد الدولي قد آلت على نفسها تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية ذات أهداف كمية محددة نص عليها خطاب النوايا الخاص باتفاق عام 2016 وروجع تنفيذ تلك الأهداف كل مراجعة دورية قام بها خبراء الصندوق حتى انتهى البرنامج التمويلي الأكبر في تاريخ علاقة مصر مع الصندوق، لكن ما الذي حدث عقب ذلك؟

وأبدأ باستعراض ظاهرة أساسية في السياسة الاقتصادية المصرية هي ظاهرة "العلاقة بين السياستين المالية والاقتصادية". فكلنا يعلم مدي التشابك بين السياستين، واحتمالية التصادم المزمن بين مخطط ومنفذ السياسة المالية ومخطط ومنفذ السياسة النقدية. هذا الصدام الفكري والعملي أزلي وسيستمر، لكن من الصعب تصور أن تكون وزارة المالية والبنك المركزي جزيرتين منعزلتين في دولة واحدة.

وهنا أعرض "لمستويات أسعار الفائدة" كمثال أول للتنافر ما بين السياستين، فكل رفع لسعر فائدة "الكوريدور" من قبل البنك المركزي يزيد من عجز الموازنة العامة في دولة يشكل الدين العام الداخلي فيها

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق ومحافظ البنك المركزي الأسبق.

نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد الطينة بله أنه نتيجة لاختلاف الدرجات الوظيفية لكل من المحافظ والوزير، تزداد التعقيدات وتتشدد المواقف. فهل سيستمر هذا الوضع دون تصويب؟ مجرد سؤال وعلامة استفهام.

ومثال ثان للتشابك والاختلاف هو في موضوع "المبادرات الداعمة لسعر الفائدة لبعض القطاعات" والتي يقدمها البنك المركزي بشكل منفصل تمامًا عن الموازنة العامة للدولة. فما هذه المبادرات إلا "دعمًا سعريًا" لخدمة القطاعات المقترضة من البنوك. وقولًا واحدًا، الدعم موقعه ومصدره الموازنة العامة للدولة ولا دخل للبنك المركزي فيه. ولكن لماذا يصر البنك المركزي على تقديم "مبادراته"؟؟ ويدفع هو في النهاية ثمنها من واقع "الخسائر السنوية" التي يمنى بها، بما يمنع أرباحه السنوية المعتادة من أن تعود كإيراد للموازنة العامة باعتبار أن الدولة هي المالكة لرأس مال البنك المركزي؟ هل الدعم السعري الذي يقدمه المركزي يختلف عن دعم رغيف الخبز الذي تقدمه الخزانة العامة؟ مجرد سؤال وعلامة استفهام.

وأعود للسياسة المالية بذاتها واتساءل رغم عدم تخصصي في هذا المجال...

1- هل يوجد سقف يحدد سنوياً حجم الاقتراض المحلي؟ أم أن اوضاع الموازنة هي التي تفرض ذلك؟

2- هل يوجد داع أن تقوم وزارة المالية بطرح أدوات دين (سندات عادية وأخرى خضراء وملونة.) في الأسواق العالمية، وتحميل الدولة المصرية أعباء خدمة هذا الدين الخارجي بالنقد الأجنبي؟ فهل يوجد لدى وزارة المالية موارد بالنقد الأجنبي لخدمة وسداد هذا الدين؟ ولماذا أصلاً يتم الطرح طالما أن معظم حصيلة الطرح غير محددة الاستخدام، وتؤول للبنك المركزي كدين، وكزيادة "شكلية" في أصوله الاحتياطية من النقد الأجنبي؟

3- لماذا تدرج الضمانات التي تقدمها المالية لبعض الجهات لكي تحصل على تمويل من بعض البنوك المحلية وبعض الجهات الخارجية كبند خارج الموازنة؟ وماذا يحدث لو تعثرت تلك الجهات عن السداد؟ ولماذا "التجمل" بعدم ضم هذه الضمانات للدين العام؟

مما لا شك فيه أن قواعد السياسة المالية المصرية تحتاج لإعادة تعريف وأن تكون للمالية العامة أهدافاً محددة ومعايير يمكن للرقيب أن يحاسب عليها.

أما السياسة النقدية والمصرفية فالحديث عنها يطول:

وهنا أعرض للتساؤلات الآتية:

1- هل ارتفاع معدل التضخم في مصر مؤخرًا بسبب "ضغط الطلب"؟ أم بسبب "ارتفاع التكلفة"؟ وهل يصلح استخدام سعر الفائدة في مواجهة الحالة الثانية؟

2- لو كانت الإجابة هي أن التضخم في مصر هو بسبب "ضغط الطلب".. فمن أين يمول هذا الطلب؟ هل المعروض النقدي هو المسبب لضغط الطلب؟ أليس البنك المركزي هو المسئول عن إدارة "عرض النقود"؟

3- هل القياسات الحالية التي يستخدمها ويطبقها البنك المركزي لقياس المعروض النقدي والمتمثلة في M1 و2M والقاعدة النقدية سليمة الحساب خصوصاً بعد استحداث شركات التمويل والتخصيم وشركات الخدمات النقدية؟

4- لماذا يبلغ سعر فائدة الكوريدور نحو 11% وزيادة؟ وتتراوح معدلات الفائدة في أوروبا وأمريكا واليابان حول رقم واحد single digit يقل عن 2%. هل هذا الفارق الكبير يستخدم للدفاع عن سعر الصرف ودعم الاحتياطيات الأجنبية؟ ألا نعرف أن هذا يعطل التمويل المصرفي لمختلف القطاعات؟

5- إذا كان هامش الفائدة بين الجنيه المصري والعملات الدولية الرئيسية هو وسيلة لدعم سعر الصرف، وأنه يجذب أموال صناديق الاستثمار الأجنبي للاستثمار في أدوات الدين المصرية، ألم نتعلم أن هذه الأموال عبارة عن نقود ساخنة Hot Money تأتي سريعًا وتخرج سريعًا، وينطبق عليها مثل Easy Come –Easy Go ؟

6- هل هدف البنك المركزي من سياساته المطبقة هو الحفاظ على استقرار سعر الصرف؟ وبماذا نفسر استمرار الحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي حول 15.6 جنيه للدولار رغم أن أرصدة صافي الأصول الأجنبية لكل بنوك مصر تقريبًا منذ يوليو 2021 كانت سالبة؟ ولماذا لم يتم التحريك منذ ذلك الحين بدلا من اللجوء للصدمات مؤخرا؟ وأين هي فعالية سوق الانتربنك بالنقد الأجنبي؟ أم أنه سوق مجمد؟

7- لماذا لجأ البنك المركزي لتطبيق سياسة استيرادية متشددة عندما وجد أن هناك مشكله في درجة وفرة النقد الأجنبي؟ ولماذا لم يرجع للتاريخ قبل التعميم؟ ولماذا لم يتدرج في التطبيق حتى لا يعيق الأسواق والمصانع والمستشفيات وحتى المشاريع الاستثمارية تحت التنفيذ؟

8- هل تساءلنا عن السبب في اختصاص بنكين فقط من بنوك مصر كلها برفع سعر الفائدة إلى 18% دون باقي البنوك؟ هل هذه قواعد المنافسة المطلوبة في القطاع المصرفي؟ وهل لم يعلم البنك المركزي مسبقا أن الجزء الأكبر من أرصدة الأموال التي اكتتبت في الشهادات التي طرحت سوف يأتي بالضرر على مستويات سيولة باقي البنوك المصرية وأرصدة ودائعها بالجنيه المصري؟ وهل أثر هذا على حجم الودائع الدولارية وخفض من معدل الدولة وطرح نقداً أجنبياً جديداً في السوق؟

9- لماذا لم تستجب الكثير من البنوك لقرارات البنك المركزي برفع معدلات الفائدة؟ هل لأن ما يزيد عن 60% من توظيفاتها هي في شكل أذون وسندات خزانه مصرية تحقق لها معظم ايراداتها؟ وهل لا ندرك حتى الآن مفهوم الإزاحة Crowding Out وأثره السلبي على أنشطة الاستثمار الخاص واحتياجاته التمويلية؟

لقد أعادنا البنك المركزي في سياساته الخاصة بسعر الفائدة ومبادرات دعم أسعار الفائدة لسنوات الستينيات والسبعينيات عندما كانت هناك أسعار فائدة لقطاع الزراعة وأخرى للصناعة وثالثة للخدمات ورابعة لوقت جني القطن. الخ. أسعار فائدة كانت وعادت مشوهة ولا تعكس بأي صورة ثمن النقود.

هذه مجرد أسئلة لصناع القرار أتمنى منها كاقتصادي أن يعاد النظر في فلسفة السياسة المالية والنقدية والمصرفية بوجه عام، لا يخطط لها في مصر الجديدة سوى المحترفين في هذا المجال، إذا كان النمو والتوظف ورفع مستوي المعيشة هي أهداف لسياسات اقتصادية متوازنة وغير متعارضة.

مداخلة الدكتور/ أحمد رشاد*

يعاني الاقتصاد المصري من مشاكل واختلالات هيكلية متعددة طويلة الأجل زاد من تفاقمها أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. لأنه اقتصاد صغير مفتوح Small Open Economy هش يتأثر بالصدمات والأزمات الخارجية ولا توجد لديه مناعة قوية أو قدرة على الصمود أمام هذه الصدمات.

ولا زالت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تلقى بظلالها على الاقتصاد المصري حتى الآن (منذ أن اندلعت بداية شهر فبراير 2022)، حيث تكبدت الحكومة المصرية خسائر تقدر بنحو 465 مليار جنيه (حسب البيانات الصادرة مؤخرًا عن رئاسة مجلس الوزراء بهذا الشأن)، منها حوالي 130 مليار جنيه (تأثيرات مباشرة) تمثلت في أسعار السلع الاستراتيجية والوقود بالإضافة إلى أسعار الفائدة والايرادات السياحية.

أما التأثيرات غير المباشرة فتقدر بنحو 335 مليار جنيه ممثلة في زيادة الأجور والمعاشات والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية. وتتوقع الحكومة تحديات متلاحقة خلال الفترة المقبلة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية منها ضعف السيولة الأجنبية نتيجة خروج رؤوس الأموال الساخنة، حيث قدرت قيمة الأموال الساخنة التي خرجت من مصر بداية من العام الحالي حتى الآن بحوالي 20 مليار دولار كما يتوقع تباطؤ معدلات استثمارات القطاع الخاص المصري، وارتفاع فائدة الاقتراض السيادي (على الديون) وتغير مؤشرات الدين الخارجي وتراجع معدلات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما عن التساؤل المطروح: هل الاحتياطيات الدولية الحالية لمصر (في نهاية يونيو 2022) يمكن اعتبارها مصدر دعم للصمود أمام صدمة الأسعار وتقلبات سعر الصرف؟

يمكن القول بصفة عامة أن الدول تحتفظ بمستوى مناسب وآمن من الاحتياطيات الدولية لمواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها ميزان مدفوعاتها، وتجنب الآثار التي تنجم عن هذه الصدمات مثل الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل وذو التكلفة المرتفعة، أو اضطرار الدولة إلى فرض قيود ورقابة على الواردات. الأمر الذي قد يؤثر في النهاية على مستويات الاستهلاك والإنتاج

* أستاذ الاقتصاد المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية– معهد التخطيط القومي

والاستثمار، أو اضطرار الدولة لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية جمة على الاقتصاد الوطني.

إلا أن الاحتياطيات الدولية لمصر في نهاية يونيو 2022 (33.4 مليار دولار) لا يمكن التعويل عليها بشكل كبير لمواجهة وتجنب الآثار الناجمة للأزمة الراهنة، لأن الجانب الأكبر من رصيد العملات الأجنبية بالاحتياطي (والذي يمثل حوالي 85% من مكونات الاحتياطي) قد جاء نتيجة لتراكم الاقتراض الخارجي، فشتان الفرق بين السيولة المملوكة والسيولة المقترضة.

وبالنظر إلى تداعيات أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الاحتياطيات الدولية لمصر سنجد أن مستوى هذه الاحتياطيات قبيل انتشار فيروس كورونا المستجد في مصر (في فبراير 2020) قد سجل 45.2 مليار دولار وتراجع حوالي 8 مليار دولار خلال الفترة (مارس – مايو 2020) ليسجل 36.8 مليار دولار في مايو 2020 ثم ارتفع إلى 40.5 مليار دولار في يونيو 2021 والي 40.9 في يناير 2022.

وتسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في تراجع مستوي هذه الاحتياطيات إلى 37 مليار دولار في أبريل 2022 وإلى 33.4 مليار دولار في يونيو 2022 بنسبة 18.3% (مقارنة بمستواها في يناير 2022). ويمكن تقدير صافي تأثير أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الاحتياطيات الدولية بحوالي 26% (من 45.2 مليار في فبراير 2020 إلى 33.4 مليار دولار في نهاية يونيو 2022).

ويتبين مما سبق، أن هناك حرصًا شديدًا من الحكومة على عدم السحب من الاحتياطي لمواجهة تداعيات كل من أزمة كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية خوفاً من استنزاف الاحتياطي، وتحسبًا للوفاء بالتزامات مصر الخارجية ولا سيما سداد أعباء خدمة الدين الخارج، ولا يخفي أن عدم السحب الكافي من الاحتياطي لمواجهة الأزمة الحالية أدى إلى اتخاذ الحكومة المصرية لقرارات غير مرغوبة اقتصاديًا واجتماعيًا مثل السماح بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار بحوالي 20% من 15.6 إلى 18.7 جنيه للدولار، ورفع أسعار الوقود وأسعار الفائدة وتقييد الواردات وفقًا لقرار البنك المركزي بشأن الاعتمادات المستندية والتسجيل المسبق للشحنات، وغيرها من القرارات، الأمر الذي يؤثر في النهاية على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وما ينجم في النهاية من آثار سلبية جمة على الاقتصاد المصري.

وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الفعلي الحالي للاحتياطيات الدولية لمصر (33.4 مليار دولار) يقل عن المستوى الأمثل المتعارف عليه دولياً (40% من إجمالي الواردات) والذي يقدر بحوالي 35 مليار دولار بما يغطي خمسة شهور واردات والمستوى الفعلي يغطي 4.7 شهر فقط (طبقًا لمؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات) وهو المؤشر الذي يتبناه البنك المركزي المصري.

أما المستوى الأمثل للاحتياطي طبقًا لمؤشر تغطية الدين الخارجي والمتعارف عليه دوليًا (40% من إجمـــالي الديون الخارجية) وبما أن الدين الخارجي يسجل حوالي 157.8 مليار دولار في نهاية مارس 2022، فيكون المستوى الأمثل للاحتياطي وفقًا لهذا المؤشر حوالي 63 مليار دولار. وهذا معناه أن المستوى الفعلي الحالي للاحتياطيات الدولية (33.4 مليار دولار) يقل عن المستوى الأمثل وفقًا لهذا المؤشر بحوالي 29.7 مليار دولار. كل ما سبق يؤكد أن المستوى الحالي للاحتياطي لا يمكن اعتباره مصدرًا لصمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمة الحالية.

أما عن التداعيات المحتملة لأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على احتياطيات مصر الدولية، فيصعب التنبؤ به بشكل دقيق، ولاسيما في ظل التغير المستمر في الأزمتين وتبعاتهما على مصادر النقد الأجنبي المختلفة وحركة خروج رؤوس الأموال وأسعار السلع الاستراتيجية التي تستوردها مصر.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن التنبؤ بتداعيات الأزمتين على الاحتياطي في الفترة القادمة يتوقف على أمرين رئيسيين:

الأول: يتمثل في مقدار التراجع في مصادر النقد الأجنبي.

الثاني: يتمثل في مقدار الزيادة في القروض الخارجية المزمع الحصول عليها وقيمة السندات الدولارية المزمع طرحها للبيع خارج البلاد في الفترة القادمة.

إذ أن حصول مصر على هذه القروض وقيمة هذه السندات سيحول دون تآكل الاحتياطيات الدولية لمصر بهذا المقدار.

ويتوقع زيادة الاحتياطي في الفترة القادمة مع اتجاه الدولة لطرح بعض الشركات المملوكة لها في البورصة المصرية ومنها طرح شركات مملوكة للقوات المسلحة وتخارج الدولة بمستهدف 10 مليار دولار سنويًا ولمدة 4 سنوات (وفقًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة التي صدرت مؤخرًا). وكذلك مع اتجاه الحكومة

للحصول على المزيد من القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في الوقت الراهن. حتى لا تضطر الدولة إلى السحب من الاحتياطي واستنزاف الرصيد الموجود حاليًا.

أما عن أهم السياسات والاجراءات المقترحة للحد من تآكل الاحتياطي في الوقت الراهن وفي نفس الوقت تدعم قدرة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمة الراهنة، فتتمثل فيما يلي:

أولاً–سياسات وإجراءات في الأجل القصير Short Run

1) الحد من الطلب على الدولار وتنشيط مصادر النقد الأجنى أثناء الأزمة، حتى تتمكن الدولة من تغطية الفجوة الدولارية بدون السحب من الاحتياطي، وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية:

- استمرار العملية الإنتاجية للحفاظ على أسواق مصر التصديرية وفتح أسواق تصديرية جديدة (أن أمكن) خاصة في ظل إغلاق العديد من المصانع في عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن. ويتطلب ذلك التواصل مع معظم المصانع للتأكد من توافر مستلزمات الإنتاج، وبصفة خاصة المستوردة منها لضمان استمرار عمليات التشغيل وعدم توقف حركة الإنتاج، وكذلك متابعة انتظام سلاسل التوريد بين كل حلقات الصناعة. وذلك في محاولة للحد من عجز الميزان التجاري وتخفيف الضغط على سعر صرف الجنيه المصري.

- تشجيع الاعتماد على المنتجات الوطنية والاستعاضة عن الواردات، ولا سيما من المنتجات التي لها مثيل محلى، والمتاحة لدى عدد من القطاعات مثل قطاع مواد البناء، والأثاث، والصناعات والمنتجات الطبية، والكيماويات والأسمدة، والملابس الجاهزة.

- استكمال الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأعلنت عنها لتدعيم قطاع السياحة أثناء الأزمة الحالية وضمان جدية تنفيذها، والاهتمام بالسياحة الداخلية والسعي قدما نحو التوسع في استخدام والاعتماد على الوسائل الحديثة للتسويق السياحي، حتى يتمكن من التعافي، وتزداد قوته التنافسية.

- تقييد الواردات غير الضرورية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، وبالفعل اتخذت الدولة قرارات بشأن تقييد الواردات آخرها قرار البنك المركزي

بشأن الاعتمادات المستندية وإلغاء التحصيلات المستندية لكثير من السلع المستوردة وإقرار نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI.

2) إدارة تدفقات رؤوس الأموال (الداخلة والخارجة) حيث يكون هناك نوعًا من الإدارة الرشيدة لحركة رؤوس الأموال بدلًا من فتح الباب لها بشكل مطلق دخولًا وخروجًا. حيث أن إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية (الأموال الساخنة) تستهدف الحد من هروب رأس المال للخارج والإبقاء على استقرار سعر صرف الجنيه المصري والمحافظة على المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار المحلى وتحسين وتفعيل أدوات السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل استهداف التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي، ففرض قيود على خروج هذه الأموال لا يجعلنا نضطر إلى رفع سعر الفائدة. وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية:

- اشتراط عدم استرجاع المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية لأموالهم لمدة عام كامل، بهدف الحد من المضاربة وتثبيت تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- اشتراط حصول أي استثمار مصري في الخارج على موافقة من الحكومة المصرية، (سواء كان هذا الاستثمار يتم بخروج مباشر للأموال من مصر أو باحتجاز رجال الأعمال لحصيلة صادراتهم بالخارج وتمويلها لهذا الاستثمار).
- حظر البيع على المكشوف وتنظيم دقيق للعمليات المصرفية الدولية.
- التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية لمصر مع مراعاة واقعيتها وشمولها لكافة الأنشطة الاستثمارية. حيث ييسر هذا معرفة حجم الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية، أخذًا في الاعتبار احتياجات السوق العالمية، على أن يتم الترويج لها محليًا وخارجيًا.

أما إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، فتستهدف المحافظة على قيمة العملة المحلية بشكل حقيقي وتنافسي. كما تستهدف تعديل هيكل التدفقات الداخلة، والعمل على استقطاب التدفقات المالية المطلوبة لعملية التنمية وتوجيهها إلى أشكال مرغوبة من الاستثمارات، وكذلك وضع حدود للملكية الأجنبية للمحافظة على الاقتصاد المحلى وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية:

- تعظيم الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، من خلال توجيهها لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب مكوناً أجنبياً مرتفعاً (سواء التي تنتج للسوق المحلى أو التي تنتج

للتصدير)، وبشكل يعمل على تعديل هيكل هذه التدفقات لصالح القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية من قبل الدولة، وذلك لزيادة مستوى الاستثمار والانتاج والتشغيل، مع تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لمثل هذه الاستثمارات.

- توجيه الجانب الأكبر من الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات التنموية المحلية (التي تتطلب مكونًا أجنبيًا مرتفعًا) ذات الأولوية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

3) ضرورة تبنى الحكومة لسياسة تقشفية تقتضي تقليل عدد القنصليات والسفارات في الخارج والتي يبلغ عددها أكثر من 196 سفارة وقنصلية في حين أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها 117 سفارة فقط، وبذلك تعتبر مصر من أكثر الدول ذات التمثيل الدبلوماسي في العالم. فعلى سبيل المثال مصر لديها 5 قنصليات في أمريكا وسفارة في روما وأخرى في الفاتيكان والمسافة بينهما لا تتعدى بضعة كيلومترات.

ثانيًا–سياسات وإجراءات في الأجل الطويل Long Run

1) تنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد والاستفادة من الطاقات الانتاجية العاطلة

ثمة حاجة ملحة (بعد التعافي من الأزمة الحالية) إلى استكمال الجهود السابقة بما يضمن تعميق التصنيع المحلى والاستفادة من الطاقات الإنتاجية العاطلة، وتنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد بصفة عامة، حتى يتمكن من تلبية احتياجات السوق المحلى، وزيادة قدرته التصديرية، وبالتالي نستطيع بناء مستوى آمن لاحتياطيات مصر الدولية من جسد الاقتصاد الحقيقي بعيداً عن تركيمها بالتوسع في الاقتراض الخارجي. وقد يتحقق ذلك من خلال التدابير التالية:

- الاهتمام بالقطاعات السلعية والصناعة التحويلية، وإعادة تشغيل المصانع المتعثرة، وبناء قاعدة تصديريه قوية للسلع التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية بدرجة عالية، من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في تلك القطاعات، وتبنى سياسة الاستعاضة عن الواردات، وذلك بالتركيز في الخطط الإنتاجية على الصناعات التي تستحوذ على النسبة الغالبة من الواردات السلعية.
- التوجه نحو دعم التصدير وتبني سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا سيما من السلع الغذائية.

- ضرورة تبني برامج اجتماعية تهدف إلى تدعيم القوة الشرائية، وجانب الطلب لدى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، مع تدعيم جانب العرض الكلي، بهدف رفع مستوي المعيشة لتلك الطبقات وتدعيم العملية الإنتاجية، والسيطرة على التضخم.

2) ضرورة دعم التوجه لسياسة الاعتماد على الذات في الإنتاج والتمويل والتشغيل واستخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدام الطاقات الخلاقة المبدعة لزيادة قدرة الاقتصاد المحلي ودعم المنافسة في الأسواق الخارجية؛ خصوصًا مع الظروف غير المواتية التي يمر بها العالم حتى الآن.

3) أهمية الاستمرار والتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وضمان إيجاد كل الحلول لمشكلات التسويق والتمويل الميسر لجذب العاملين من الشباب في هذه المشروعات وزيادة القيمة المضافة منها وخلق مزيد من فرص العمل الحقيقية والسريعة.

4) ضرورة الاستمرار في خطة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والتوسع في تطبيق معايير الشمول المالي والذي يعد إحدى وسائل تحقيق التنمية المستدامة. وتبذل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية جهودًا لدمج مشروعات الشمول المالي ضمن مدخلات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"؛ خصوصاً فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بالادخار والإقراض ودمج الحيازات الزراعية الصغيرة.

تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري... ضرورة ولكن

د. سحر عبود*

يتم تناول القضية الخاصة بالورقة في ضوء بعض الخلفيات ذات الصلة وعلى رأسها تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد المصري.

أولاً: خلفية عن الاقتصاد المصري في مواجهة الجائحة والأزمة الروسية

جاءت أزمة الجائحة في بعد سنوات صعبة بذلت فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلالات المالية التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ عقود وقد أسفرت عن تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وتجديد ثقة العديد من المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري. أدت الجائحة إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة دفعت الحكومة لتخصيص 100 مليار جنيه كحزمة استجابة طارئة واتباع سياسات مالية ونقدية تستهدف الحد من تراجع النشاط الاقتصادي ودعم الأفراد والقطاعات المتضررة.

وبينما بدأ الاقتصاد المصري التعافي التدريجي من الجائحة أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في أبريل 2021 باعتباره مرحلة ثانية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر عام 2016. ويتضمن البرنامج سبعة محاور رئيسية تتضمن إصلاح هيكل الاقتصاد وتحرير التجارة وإصلاح منظومة التدريب المهني وإصلاحات سوق العمل، تطوير أسواق المال، قطاع التعليم، وأسواق المنتجات. سبق هذا البرنامج خطوات إصلاحية مهمة تمثلت في الانتهاء من إصدار قانون الإفلاس وقانوني التخطيط الموحد والمالية الموحد.

ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة بظلالها على الاقتصاد المصري وهو ما زال يعاني من تداعيات جائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى تحديات هيكلية عديدة قبلها. وتتعدد القنوات التي يمكن من خلالها انتقال تداعيات الحرب وتداعياتها على الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المصري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث من المتوقع أن تؤثر الأزمة على الإيرادات السياحية نظرًا لأن ثلث السياح الوافدين لمصر من روسيا وأوكرانيا. كذلك من المتوقع أن تتأثر واردات مصر من الحبوب؛ حيث تمثل روسيا وأوكرانيا نحو 42% من إجمالي واردات مصر من الحبوب عام 2021، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار

* مدرس الاقتصاد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية- معهد التخطيط القومي

الطاقة والغذاء سوف يفرض ضغوطًا على الموازنة العامة للدولة، وفي ظل خروج رؤوس الأموال مع رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع زيادة مستويات الدين وأعباؤه.

وتقدر الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري منذ بداية الحرب بنحو 130 مليار جنيه سنويا تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية والطاقة وخسائر الإيرادات السياحية، إلى جانب تأثيرات غير مباشرة من المتوقع أن تكون في حدود 335 مليار جنيه.[1]

ووفقًا لتصريحات وزير المالية أدت الحرب الروسية والتشديد النقدي في الولايات المتحدة إلى خروج نحو 90% من المستثمرين الأجانب في أدوات الدين المحلية خلال الأشهر القليلة الماضية، وأن كل ارتفاع 1% في أسعار الفائدة المحلية تزيد فوائد الدين بنحو 30 مليار جنيه.

في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة أعلن البنك المركزي في مارس 2022 عن حزمة من الإجراءات في مواجهة تداعيات الحرب الروسية ومن أهمها رفع أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة ثم 200 نقطة لتبلغ أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي 11.25 %، 12.25%، 11.75% على الترتيب. كما تم تحريك سعر الجنية ليفقد نحو 20% تقريبًا من قيمته أمام الدولار تحت ضغوط تراجع حجم الاحتياطيات الأجنبية.

في مايو 2022 أعلنت الحكومة عن خطتها في التعامل مع الأزمة الجديدة من خلال خمسة محاور: تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي ودعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي، الإعلان عن برنامج لمشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة بمستهدف 10 مليار دولار سنويًا لمدة 4 سنوات، الإعلان عن خطة واضحة ملزمة لخفض الدين العام كنسبة من الدخل القومي وعجز الموازنة على مدي 4 سنوات قادمة، طرح رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة المصرية تشمل طرح شركات مملوكة للقوات المسلحة، توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة وإجراءات للحماية الاجتماعية.

وتستهدف الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص لنحو 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال 3 سنوات وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي: تحسين مناخ الأعمال، إطلاق حزمة من الحوافز المتنوعة، فتح قنوات تواصل مباشرة مع القطاع الخاص وذلك بإنشاء وحدة لحل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء.

[1] مجلس الوزراء، 2022، خطة الحكومة المصرية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مايو 2022.

وفي سبيل تحسين مناخ الأعمال وضعت الحكومة بعض المحاور التفصيلية ومن أهمها تحديد سياسة ملكية الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإعلان عن وثيقة سياسة ملكية الدولة، تحسين منظومة الحصول على الأراضي الصناعية، استراتيجية قومية للملكية الفكرية، تحسين مناخ المنافسة من خلال تيسير إجراءات التراخيص والموافقات وميكنة الإجراءات الضريبية والتراخيص، تطوير الخريطة الاستثمارية لمصر. كما أعلنت الحكومة عن حزمة من الحوافز للاستثمار في القطاع الصحي والهيدروجين الأخضر وتفعيل الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار، الرخصة الذهبية.

ثانيًا: ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري

مما لا شك فيه أن تعزيز دور القطاع الخاص يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية من نمو مستدام – وظائف لائقة–مستوي معيشة أفضل، كما أنه يدعم من قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأزمات.

وقبل التطرق لتحليل محاور التحرك التي أعلنتها الدولة مؤخرًا لتعزيز دور القطاع الخاص نلقي الضوء على بعض المؤشرات التي ربما تعكس الوضع الحالي للقطاع الخاص والتحديات التي يواجهها ولاسيما أن بعض المؤشرات قد عكست تراجعًا في هذا الدور.

1. دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي: بعض المؤشرات

- بالرغم من ارتفاع متوسط نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 65–69% على مدى العشر سنوات الماضية. إلا أن نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية شهد تراجعًا من ثلثي الاستثمارات عام 2010/ 2011 إلى حوالي الثلث قبل الجائحة 19/ 2020 وأقل من الثلث في عام 2020/ 2021
- كذلك شهدت الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعات التحويلية تراجعا من 78% عام 2010/ 2011 إلى النصف عام 19/ 2020

– تواضع أداء القطاع الخاص غير النفطي لمصر منذ 2016 وفقا لمؤشر مديرى المشتريات كأحد أهم المؤشرات التي تعكس أداء القطاع الخاص. شهدت قيمة المؤشر انخفاض مستمر على مدى 17 أشهر الماضية عن 50 نقطة من قبل الجائحة والأزمة الاقتصادية الأخيرة باستثناء بعض الشهور القليلة التي

تجاوزت ال 50 نقطة بنقطة واحدة. كما تنخفض قيمة المؤشر لمصر مقارنة ببعض الدول الأخرى ومنها دول عربية كالسعودية والإمارات.

- بالرغم من ارتفاع نصيب القطاع الخاص في التشغيل إلا أن اغلبها في القطاع الخاص غير الرسمي إلا أن حصة القطاع غير الرسمي في تزايد لتصل نحو 35% عام 2020 مقابل 28% عام 2015. علاوة على تواضع مؤشرات جودة العمل للمشتغلين بالقطاع الخاص خاصة خارج المنشآت، حيث لا تتجاوز نسبة المشتركين بالتأمينات الاجتماعية والمشتركين بالتأمين الصحي والعاملين بعقد قانوني نسب 10%، 2%، 2% على التوالي كمتوسط للفترة 2015-2020)
- بالرغم أن 99% من المنشآت العاملة في مصر تنتمي للقطاع الخاص وأن مساهمتها في القيمة المضافة تدور حول ما يقرب من الثلثين إلا أنها تواجه تحديات سواء في قدرتها الإنتاجية أو تنافسية منتجاتها؛ حيث لا زالت الصادرات المصرية متواضعة ولم تشهد تغيرات جوهرية في هيكلها ولا يعكس الاستفادة المنشودة من تخفيض قيمة الجنيه في نوفمبر 2016 [2] والواردات آخذة في التزايد لا يزال تحسن أداء الصادرات غير البترولية متواضعاً
- تدني نصيب مصر من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى. علاوة على تركز هيكله في قطاع الاستخراجات.

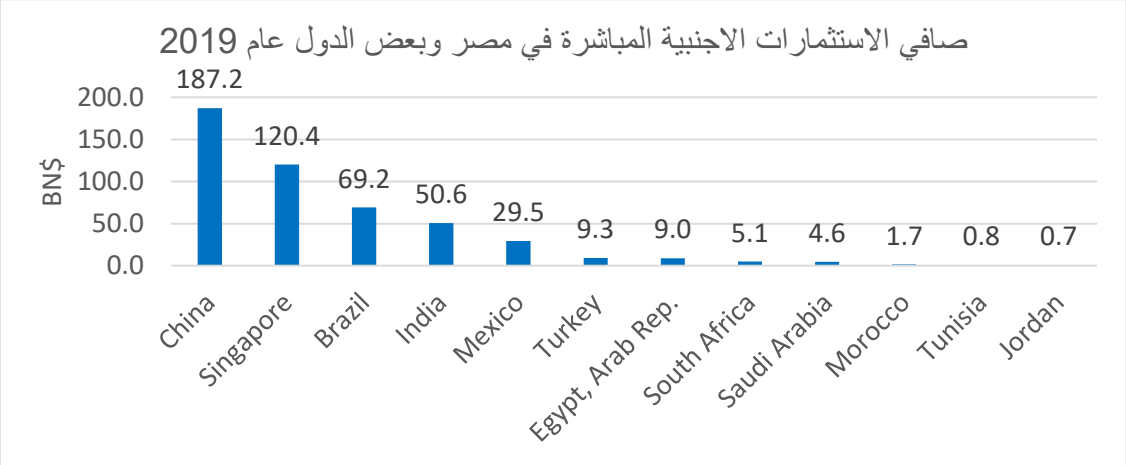

شكل رقم (1): صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وبعض الدول عام 2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية

[2] World Bank (2019), " Egypt Economic Monitor: from floating to thriving, taking Egypt's exports to New Level", July.

2. تدني الأداء ..... لماذا؟

يشير تراجع دور القطاع الخاص إلى ما يعانيه من مشاكل وتحديات رصدتها التقارير الدولية والمحلية وعكسها تدني ترتيب مصر في العديد من المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال علاوة على تحديات أخري وذلك على النحو الاتي:

يوضح تتبع معوقات أداء الأعمال في مصر أن المعوقات شبه ثابته وإنما يختلف ترتيبها وفقًا لشدة المعاناة في وقت محدد و لظروف معينة وليس لحل المعوقات السابقة، فبينما تركزت المعوقات قبل الجائحة في عدم استقرار السياسات والتضخم وصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة والبيروقراطية والفساد، نتيجة الجائحة قفزت المعوقات الخاصة بتراجع الطلب وركود الأسواق على باقي المعوقات ثم بعد فتح الاقتصادات وسياسات المساندة في مواجهة الجائحة أصبحت زيادة تكاليف الإنتاج هي أبرز المعوقات وكذلك زيادة رسوم الخدمات الحكومية و صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية إلى أن حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الرسوم الحكومية وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية وأضيف اليها ارتفاع معدل التضخم.

انعكست المعوقات السابقة في تواضع أداء مصر في مؤشري التنافسية العالمية وسهولة ممارسة الأعمال إذا ما قورن بأداء دول أخرى ذات مستويات تنموية متقاربة كما يتضح من شكل رقم (2).

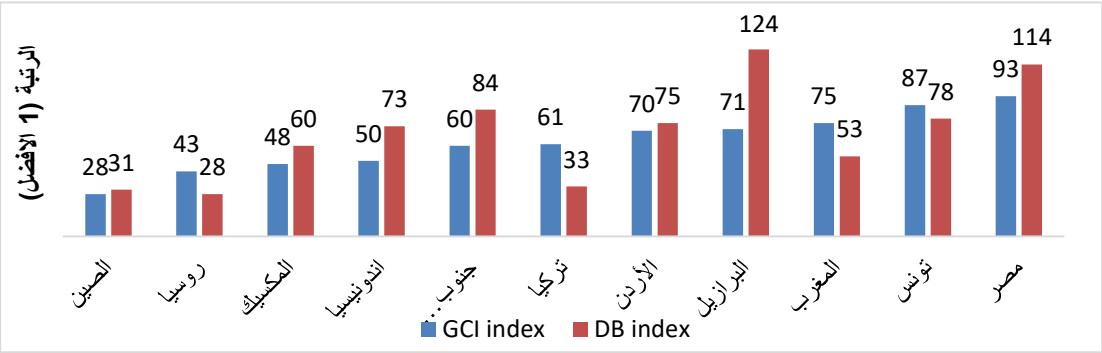

شكل رقم (2): تطور أداء مصر وبعض الدول المختارة في مؤشري التنافسية العالمية (GCI) لعام 2019 وسهولة ممارسة الأعمال (DB) لعام 2020

المصدر: البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي.

تدني ترتيب مصر في اثنين من المؤشرات التي تعكس الخدمات اللوجستية والمنظومة الجمركية وهما مؤشري التجارة عبر الحدود لعام 2020 ومؤشر الأداء اللوجيستي[3] لعام 2018.

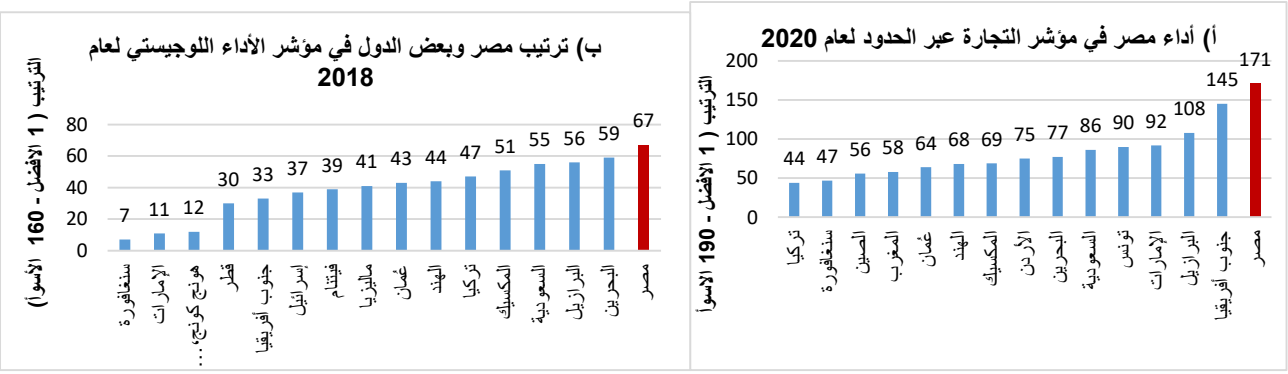

شكل رقم (3) أداء مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود والأداء اللوجيستي مقارنة ببعض الدول المختارة

Source: Logistics Performance Index report & World Bank, Doing Business report 2020.

ثالثًا: محاور التحرك لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد

إلى أي مدى اختلفت محاور التحرك لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن أي محاولات سابقة وإلى أي مدي يتوقع أن تكون مجدية؟

أظهرت الخطة الأخيرة للحكومة التي أعلنتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة لتأكيد على رغبتها في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري كمحور للتعامل مع الأزمة وهو أمر ضروري في ظل تواتر الأزمات وزيادة الأعباء على كاهل الدولة. ليست هذه المرة الأولي التي تعلن فيها الحكومة عن إيمانها بدور القطاع الخاص ودعمه. والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن إلى أي مدي اختلفت محاور التحرك لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن أي محاولات سابقة وإلى أي مدى يتوقع أن تكون مجدية؟

[3] مؤشر متعدد الأبعاد للأداء اللوجيستي يصدر عن البنك الدولي وهو عبارة عن متوسط أداء الدول في ستة محاور فرعية وهي: كفاءة عملية التخليص، جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها، الوقت المستغرق للوصول والتسليم. ويتم تجميع بيانات الدول من خلال استبيانات كمية وكيفية تعكس الأداء. وتتراوح قيم المؤشر بين 5 لأفضل أداء و1 لأسوأ أداء.

يعد التناول الأخير الذي أعلنته الحكومة أكثر جرأة في تعزيز دور القطاع الخاص وأغلب المحاور التي تناولتها الخطة تعكس اعترافًا ضمنيًا بوجود تحديات رصدتها تقارير دولية ومحلية ومن أهمها عدم وضوح حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وجاءت الخطة تتضمن محاور للتعامل مع بعض من هذه التحديات بشكل أكثر صراحة. علاوة على ذلك قدمت الحكومة بعض الحوافز الاضافية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات محددة كالصحة والهيدروجين الأخضر والبنية التحتية وغيرها.

باستثناء توضيح حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي ركز الطرح الأخير على تقديم حلول لتحديات ليست جديدة وسبق أن بذلت فيها جهود متعددة منذ سنوات وتحديدًا تسهيل الحصول على الأراضي الصناعية وتيسير التراخيص بموجب قانون 15 لسنة 2017 وإطلاق الخريطة الاستثمارية. تكرار تناول نفس التحديات يعني أنها لم تعالج بعد وبالتالي من المهم مراجعة أسباب استمراراها وعدم تفعيلها بالشكل المطلوب وهي نقطة هامة إذا ما أردنا الانتهاء من هذه التحديات.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص تتطلب إصلاحات واسعة تتعامل مع كافة عناصر المنظومة فوجود الفرصة الاستثمارية لن يحولها إلى واقع إلا إذا تم التعامل الصحيح مع باقي عناصر المنظومة والتي تتضمن عناصر إنتاج من ارض وعمالة مؤهلة ورأس مال، الإطار التشريعي، الإطار المؤسسي، السياسات الداعمة وإطار مجتمعي داعم. وجود خطوات واضحة للتعامل مع كل محور من محاور المنظومة خطوة مهمة على طريق بناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص والتعامل السليم للمنظومة هو الضمانة الحقيقية لتحسن بيئة الأعمال وزيادة قدرة مصر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولا يمكن التعويل على إصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة في إحداث طفرة في معدل الاستثمار خاصة وان مشكلة القطاع الخاص لم تكن في وجود الدولة في النشاط الاقتصادي فقط وإنما كانت في عدم عدالة قواعد اللعبة والتميز وغياب المنافسة المتكافئة وبالتالي الاعتماد على وثيقة سياسة ملكية الدولة فقط قد ينتهي إلى مجرد نقل ملكية أصول في قطاعات محددة من الدولة للقطاع الخاص دون أن يسفر عن زيادة الأصول على المستوى الكلي من خلال ضخ استثمارات جديدة.

بخصوص استهداف وصول مساهمة القطاع الخاص لنحو 65% من إجمالي الاستثمارات على مدار 3 سنوات فإنه لا يمكن تعزيز القطاع الخاص دون وجود دور استراتيجي للدولة بدء من تحديد الفرصة الاستثمارية التي تضمن إحداث إضافة للاقتصاد القومي من حيث القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والتطور التكنولوجي من جانب، ودور استراتيجي في تهيئة البيئة الداعمة من خلال تحسين كفاءة باقي

عناصر المنظومة بأليات تنفيذية واضحة من جانب آخر علاوة على دورها في وجود ضمانات أنه لن ينتج عن دخول القطاع الخاص في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم انعكاسات سلبية على تكاليف الخدمات مما يدعم القبول المجتمعي له.

لذا فان أي تناول لدعم القطاع الخاص دون الإدراك لدور الدولة ودون وجود خطة جادة وأليات تنفيذية للتعامل مع كافة عناصر المنظومة لن يكون مجديًا بدرجة واسعة وأن أدي إلى حدوث طفرة في الاستثمارات ستكون مؤقتة وفي مجالات محددة. فتعزيز دور القطاع الخاص يفترض أن يكون توجه مستمر سبق وأعلنته الدولة بوضوح ونص عليه دستورها ويتم توظيف سياساتها المختلفة لخدمته وليس إجراء مؤقت تتبناه الدولة في مواجهة أزمة.

بناء على ما سبق نخلص إلى أن بناء جسور الثقة ما بين الحكومة والقطاع الخاص أصبح مسارًا اجباريًا شهد خطوات جادة عديدة ويحتاج أن يستكمل بخطوات أكثر عمقًا لتشمل إصلاحات واسعة على مستوى كافة محاور المنظومة ويتطلب ذلك قيام الدولة بدورها الاستراتيجي كما ينبغي.

مداخلة الأستاذ/ عبد القادر شهيب*

هل يصلح رفع الفائدة في تخفيض التضخم؟ بعد أن قرر الفيدرالي الأمريكي رفع الفائدة سادت قناعة بانه لا سبيل أمام دول العالم، خاصة صاحبة الاقتصادات الناشئة أنه لا سبيل أمامها سوى اللهاث وراءه ومحاكاته في رفع الفائدة.. ولكن هذه القناعة تحتاج لمراجعة لأكثر من سبب:

أولًا: أن التضخم الذي نشكو منه في مصر هو تضخم وارد لنا من الخارج نتيجة الخلل الذي أصاب سلاسل توريد السلع بعد جائحة كورونا وارتفاع أسعار النفط عالميًا وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء بعد اندلاع الحرب الأوكرانية. وبالتالي لن يفيد كثيرًا أن يستخدم البنك المركزي المصري السلاح المتاح لديه لمواجهة التضخم لأنه لن يكون له تأثير على التضخم الوارد لنا من الخارج، لأن هذا التضخم لم يهاجمنا نتيجة خلل بين العرض والطلب يفيد تخفيض السيولة الذي يستهدفه رفع الفائدة في كبح جماحه.

ثانيًا: كما أن فاعلية سلاح رفع سعر الفائدة ليست كبيرة لتخفيض السيولة النقدية حتى يحقق المرجو منه في كبح التضخم الداخلي، بعد أن تمرس عددًا من أصحاب الحسابات والودائع في البنوك كيف يستثمرون أموالهم في الشهادات البنكية الجديدة ذات العائد المرتفع.. وقد شاهدنا ذلك في عملية جمع الأموال منذ سنوات لحفر قناة السويس الجديدة، وتكرر مؤخرًا بعد أن طرحت البنوكَ شهادات إدخار جديدة بفائدة مرتفعة مؤخرًا.

ثالثًا: وفي المقابل فان رفع أسعار الفائدة له تداعياته المباشرة على الموازنة العامة ومن تداعياته زيادة العجز في الموازنة العامة، مما يسهم من جانب آخر في زيادة معدل التضخم بدلاً من تخفيضه.. فإن رفع أسعار الفائدة يزيد من أعباء الديون، خاصة المحلية، على الحكومة في وقت تعاني فيه من ضغوط على الموازنة العامةَ ومن نقص في مواردها لما أصاب بعض أنشطة الاقتصاد المصري وفي مقدمتها السياحة لتراجع السائحين الأجانب والصناعة لوجود مشاكل في توفير مستلزمات الإنتاج من الخارج.

رابعاً: اذا كان رفع الفائدة يستهدف الحفاظ على جاذبية السوق المصري للأموال الساخنة، فان ذلك هدف بات الآن، في ظل تجربتنا مع هذه الأموال، صعب التحقيق الآن وفي المستقبل المنظور أيضًا.. لقد نزحت الأموال الساخنة وخرجت من بلادنا ورغم أننا رفعنا سعر الفائدة لم نجتذبها مجدداً.. بل أن من

* الكاتب الصحفي ورئيس مجلس إدارة «دار الهلال» الأسبق.

يديروا الاقتصاد المصري كشفوا، كما قال وزير المالية، أن مصر لن تراهن وتعتمد على الأموال الساخنة مرة أخرى بعد أن خرجت في غضون أيام أكثر من عشرين مليار دولار من بلادنا مما كان له تأثيره السلبي على الاحتياطيات من النقد الأجنبي فاتجهت للانخفاض، حتى بعد أن حصلنا على ودائع جديدة من السعودية والإمارات ومددنا آجال الودائع القديمة لدى البنك المركزي.

لذلك كله اللهاث وراء الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة لن يفيدنا في كبح جماح التضخم الذي زاد رغم قيامنا برفع الفائدة الذي استبقنا به رفع الفيدرالي الأمريكي الفائدة. وهو ما يعنى أن أدوات السياسة النقدية وحدها ليست كافيةَ للسيطرة على التضخم ووقف تصاعده المستمر. فنحن نستورد معظم التضخم من الخارج مع استيرادنا للغذاء، خاصة القمح، وبعض المنتجات البترولية، وأيضاً مستلزمات إنتاج معظم صناعاتنا. بينما سوف تتضرر الحكومة وموازنتها العامة ضررًا بليغًا إذا واصلنا اللهاث وراء الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة الذي اعتزم أن يستمر حتى نهاية هذا العام، لأن أعباء الديون عليها سوف تزيد، والعجز في موازنتها سوف يزيد أيضًا ليعطل من عملية السيطرة على التضخم.

وبالتالي فان الدخول في سباق مع الفيدرالي الأمريكي لرفع أسعار الفائدة لن يفيدنا ولن يحقق المرجو منه وسيلحق بِنَا الضرر، حكومةً وأهالي. وربما ذلك يفسر تريث البنك المركزي المصري في رفع أسعار الفائدة الشهر الماضي بعد أن رفعها الفيدرالي الأمريكي مجددًا في سلسلة رفع للفائدة أفصح أنه سيقوم بها ستة مرات هذا العام.

مداخلة الأستاذ/ مصباح قطب*

اختلالات غير منظورة آن أوان التصدي لها، تشرفت بالتأكيد بالمشاركة في الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي تحت عنوان "أولويات دعم قدرات الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات" (من ازمة كورونا إلى الأزمة الروسية الأوكرانية)؛ يوم الأربعاء ٢٩ يونيو ٢٠٢٢ م. وبعد قراءة الورقة الخلفية المرسلة للمشاركين قبل الندوة؛ والاستماع إلى عروض الأستاذات والأساتذة الكبار؛ البحثية؛ والتي غطت بنحو خاص؛ وبعمق؛ قضايا: أوضاع / أزمة الاقتصاد العالمي وآفاقه وانعكاساتها على الدول النامية وعلى الاقتصاد المصري؛ والسياسة النقدية؛ والأمن الغذائي؛ والفقر؛ ودور القطاع الخاص في التنمية؛ والسياحة؛ والديون؛ ومداخلات الاساتذة الكبار من الاقتصاديين وأهل الخبرة؛ أود أن اقدم تعليقي التالي:

- لم تتطرق الورقة الخلفية أو المناقشات إلى التساؤل عن مدى قدرة المؤسسات المعنية بالشأن الاقتصادي في بلادنا على القيام بمهامها التقليدية فضلا عن القيام بدور غير تقليدي لمواجهة جائحة اقتصادية (بتعبير أ. د.عثمان محمد عثمان) غير مسبوقة ربما منذ خمسين عامًا. ماذا تفعل كل مؤسسة من أعلى مستوى إلى الأدنى وكيف تفعله ولماذا تفعله بهذا الشكل وهل هناك طريقة أفضل لتقوم بعملها وما موقعها من مستوى الأداء لدى دول نظيرة أو متقدمة؟. صحيح تم بالورشة تقييم الأداء العام لوزارة المالية والبنك المركزي لكن العناية بمستوى الأداء/ المتدهور على نحو غير مسبوق في حالات كثيرة بنظري/ وهيكل كل مؤسسة وملائمته للوظائف المرجوة منه؛ لم يكن موجودًا. وغنى عن القول ان إصلاح المؤسسات والكيانات الحكومية هو مهمة وطنية بالمقام الأول ولن ينجزها ابدًا صندوق النقد الدولي مهما تحدث عن الإصلاح الهيكلي والدليل على ذلك بسيط وهو ان الصندوق يناقش الإصلاحات الهيكلية في مصر منذ ١٩٩٠ ويقدم توصيات بصددها ويتابع ويقيم لكن أغلب المؤسسات لم يحدث فيها تغير يذكر بل وتراجع بعضها إلى أمد واضح (هيئة التنمية الصناعية نموذجًا).

* مستشار الاقتصاد في صحيفة المصري اليوم

- أيضًا غاب عن النقاش التطرق إلى أهمية التفوق التكنولوجي كأحد أهم أدوات تصليب عود الدولة ناهيك عن الاقتصاد في مواجهة الأعاصير الراهنة مع اعتقادي بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي قمح او ماء العصر الذي بدأ ويواصل المسير. عمليا يمكن لسفينة تحمل القمح او نوع من الأدوية إلى مصر في وقت احتياج شديد ان تجد نفسها دون أن يدري طاقمها في ميناء حيفا مثلا؛ بفعل التلاعب الاليكتروني؛ وتجبر على التفريغ هناك. ظني ان مصر تمتلك طاقة هائلة من الشباب الموهوب في هذا المجال لكن جهدهم كله موجه إلى أولويات مختلفة والى الخارج غالبا ولا يعنى معظمهم بالعمل العام ولا يريد الكثير منهم حتى أن يزور أو يرى المؤسسات الحكومية او منظمات الأعمال القائمة...
- يتصل بما سبق في تقديري عدم حوكمة التحول الرقمي في أغلب المؤسسات الحكومية بحيث أصبح الأمر مثار سخرية وتندر من الناس؛ والأهم أصبح يشكل أعباء إضافية عليهم لم تخطر ببالهم. أنا ممن يظنون ان عمل تحول رقمي سليم اهم بكثير من تقديم دعم عيني أو نقدى لأن جزءًا كبيرًا من معاناة الناس في مصر ناتج من إذلال البيروقراطية للمواطنين وإهانتهم وتعطيل مصالحهم ورفع كلفتها.
- إذا كان التضخم هو أبرز سمات الجائحة الاقتصادية الراهنة فإن من الأهمية بمكان ان ندرس بتفصيل عملي وواقعي منابع التضخم في مصر في السنوات الأخيرة بخاصة؛ حيث أصبح جانبا من التضخم يلبد في جحور لا ترى. من المؤكد كما قيل ان جانبا كبيرا منه مستورد وبالتالي لن يفلح في علاجه رفع أسعار الفائدة؛ لكن هناك حفر في كل موقع عام او خاص في مصر يتعامل مع الجماهير تلبد فيها مسببات له تقود إلى ارتفاع تكاليف المعيشة دون أن يظهر ذلك في دراسات الباحثين او قياسات جهاز التعبئة والإحصاء. لا أتحدث فقط عن الرسوم المبالغ فيها بشدة في الخدمات العامة دون أي منطق أو مبرر (دوسيه ورق لملف تجديد الرخصة / وفي العصر الرقمي / بعشرات الجنيهات مثلا) ولا عن الرشوة والفساد ولكن أيضًا عن تكاليف مصطنعة بلا أي سند قانوني في مؤسسات عامة أو خاصة مثل تقديم خدمة مميزة أو مستعجلة بكذا بعشرين ضعف مثلًا للمقرر القانوني في حال الحكومة أو ضعفين أو ثلاثة في عيادات الأطباء ومعاملات المدارس الخاصة أو الشركات المفوضة بتلقي أوراق التأشيرات إلخ.

- عند مناقشة السياسات الكلية المالية أو النقدية او التجارية أو الزراعية في المعاهد العلمية قد يغيب عن البال أهمية أثر تفاصيل بسيطة في نهر الحياة الواقعية تشل أو تعطل السياسات السليمة؛ وغير السليمة؛ وقد يؤدى إصلاح ما بها من خلل إلى تمتين رابطة المواطنة من جانب وتخفيف الأعباء المالية على الخزانة العامة من جانب آخر. أحب دائما أن أتحدث عن مثال نهج وآليات عمل جهاز شرطة المرافق و" الكبسات" التي يقوم بها على المخالفين من الباعة الجائلين ومصادرة أدوات عملهم أو التحفظ المبدئي عليها. ارى انه لو تحولت تلك الشرطة إلى جهاز موجه وصديق ومصحح وناصح للباعة قبل أن يكون عقابيًا ومع قليل من الصبر؛ لحصل تحول اقتصادي واجتماعي كبير جدًا في مصر... فالناس العادية لديها قدرات غير عادية على تخليق موارد من لا شيء تقريبًا لكي تستمر الحياه؛ وفي ظني أن عبء نهج العمل القائم يكيد الباعة ما لا يقل عن ٢٠ مليار جنيه سنويًا فضلًا عن أضراره الأخرى.
- لا يمكن الحديث عن تعزيز صلابة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات دون الحديث عن مستوى الخطاب الإعلامي والسياسي في بلادنا والذي يعاني عوارًا رهيبًا؛ ومما يؤسف له ان الاجهزة القائمة على هذين المجالين لا تدرك مدى خطورة الوضع الراهن. لا يمكن لدولة أن تصمد في مواجهة أي أزمة ما لم تكن قادرة على تحقيق تواصل فعال وعصري وحيوي وعقلاني ومسؤول مع شعبها.
- أخيرًا اقتنعت الجهات المصرية المعنية بأن الأموال الساخنة لا تعالج شح الموارد من النقد الأجنبي؛ ولا تقدم أي دعم حقيقي لأسعار الصرف؛ وأن أصحابها يمارسون؛ كما لفت الاستاذ الدكتور جودة عبد الخالق؛ عملية نهب منظم لموارد البلاد منذ عقدين ويزيد. بقى اذا أن تكون لدينا رؤية مختلفة لقضية الاستدانة من الخارج وكيفية تعبئة الموارد المحلية قبل أي استدانة؛ وأن نتوقف عن الاحتفاء بالاستدانة والجري وراء إرشادات فارغة ممن يشترون أوراق الدين المصرية أو يقدمون خدمات الطرح والترويج لها (بلغ بي اليأس من كثرة التنبيه إلى هذا الغلط إني أكاد أطالب بنص دستوري يمنع الاحتفال بالاستدانة)؛ أو الابتهاج بوصفهم لكل إصدار مصري من السندات بأنه الأقوى او الأفضل أو كذا؛ وقيام بعض المستفيدين بمنح وزير المالية بين وقت وآخر صفة أفضل وزير مالية في المنطقة أو في العالم. وبقي ثالثًا أن نعرف أن النمو ليس كافيًا أبدًا حده وقد كان من أهم ما قيل في الورشة هو التساؤل عن سبب نمو الاقتصاد

المصري بينما عانى غيره خلال كورونا وعن حقيقة هذا النمو ولماذا اندلعت أزمة الاقتصاد؛ وأبرز مظهرين لها هما نقص النقد الأجنبي والتضخم؛ بينما النمو مرتفع هكذا؛ وفاق معدل نمو السكان في عز كورونا؛ بل ووصل ويصل الى ضعفه وأكثر لاحقًا. النمو إذا منه أنواع ومن الواضح أن النوع الذي ساد مصر بصفة خاصة منذ عام ١٩٩٠ ليس من الصنف الذي يعزز قوة الدولة الاقتصادية ورفاه شعبها؛ بدليل العودة كل فترة إلى نقطة البدء: خفض الجنيه ورفع الفائدة والاقتراض من صندوق النقد وعمل برنامج جديد للتثبيت المالي والنقدي والفرح بالنتائج في أول عامين حيث تتحسن المؤشرات المالية والنقدية ثم نعود القهقري مرة أخرى وهكذا .

- كل التحية والتقدير للأستاذ الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري سابقًا ورئيس معهد التخطيط القومي حاليًا؛ وللأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط الأسبق ورئيس تحرير المجلة العلمية لمعهد التخطيط القومي والذي بعث فيها روحًا جديدة؛ على ورشة العمل الجادة ورفيعة المستوى.

مداخلات أخرى

- من الضروري التركيز على انعكاسات وتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على المستوى المصري بصورة أكثر عمقًا على مستوى القطاعات المختلفة.
- ضرورة رسم سياسة وطنية تهدف لتعزيز مناعة وصلابة الاقتصاد المصري للتعامل مع الأزمة الحالية، ومواجهة أية أزمات عالمية مستجدة.
- يشهد العالم حاليًا استقطاب وصراعات بين قوى متعددة، ما قد ينتج عنه من إعادة تشكيل المشهد الدولي العالمي، وظهور قوى طرد مركزية على مستوى العالم تؤدي لزيادة الفقراء فقرًا وازدياد الأغنياء غنى.
- التحدي الكبير للدولة في الأزمة الحالية هو عملية ضبط الأسواق والأسعار والعمل على تقليل الاحتكارات الموجودة على مستوى مختلف القطاعات.
- لابد من تدبر أهم الدروس المستفادة من الأزمة الحالية، فضلًا عن أهمية إعادة التفكير في التمييز بين مفهوم ودور الدولة والحكومة لما له من انعكاسات على السياسات العامة في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم.
- لابد من عمل كلًا من السياسة المالية والنقدية جنبًا إلى جنب والتنسيق بين أدواتهما للحد من آثار الأزمات والصدمات العالمية على الاقتصاد المصري.
- أهمية إعادة النظر في القواعد الحاكمة للسياسة المالية في مصر، وتحديد الخطوط الفاصلة للقيم المستهدف الوصول إليها، أو القيم الحرجة التي يجب عدم الوصول لها.
- ضرورة التفكير في صياغة وثيقة لإدارة المالية العامة للدولة، على غرار وثيقة سياسة ملكية الدولة. وكذلك تحديد بعض القواعد المحددة أو الحاكمة للاقتراض من الخارج وأي دولة بالتحديد وفي أي مجالات سيتم توظيف هذه الأموال المُقترضة. مع أهمية أن تكون هناك رؤية مختلفة لقضية الاستدانة من الخارج وكيفية تعبئة الموارد المحلية قبل أي استدانة.
- يجب مراعاة أن الأرقام التي تظهر في الموازنة العامة للدولة لا تعكس أو تعبر بصورة واقعية عن حجم النشاط الاقتصادي في الدولة، لأن هناك العديد من الكيانات خارج الموازنة العامة للدولة.

- الحاجة لمراجعة وتقييم أثر المبادرات المختلفة للبنك المركزي لقياس ومعرفه مدى تحقق المستهدف من هذه المبادرات، فعلى سبيل المثال لم يستفد سوى 8% فقط من أصحاب الأعمال في قطاع السياحة من مبادرات القطاع.
- ضرورة التفكير في وضع بعض الضوابط الخاصة بدخول وخروج رؤوس الأموال الساخنة Hot Money، وتداعيات ذلك على معدل الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص، مع الأخذ في الاعتبار أنها لا تعالج شح النقد الأجنبي ولا تقدم أي دعم حقيقي لأسعار الصرف.
- لابد من مراجعة وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الموازنة العامة للدولة ومؤشرات الاقتصاد الكلي، قبل البدء في الحديث عن قرض جديد إضافي من صندوق النقد الدولي حسب شروط معينة.
- الحاجة لمراجعة فلسفة السياسة النقدية في مصر، لأن البنك المركزي لجأ لرفع سعر فائدة كمحاولة لتخفيض التضخم، ومن ناحية أخرى تم تخفيض قيمة العملة أمام العملات الأجنبية، ما أدى لوجود اتجاه مضاد أدى لارتفاع قيمة التضخم.
- يمكن الادعاء بأن رفع سعر الفائدة لا يجدي لحل مشكلة التضخم والسيطرة على أسعار السلع في السوق المصري، خاصة في ظل عدم التأكد ما إذا كانت هناك سيولة زائدة في السوق المصري من عدمه. فضلًا عن أن هذا التضخم الحادث مستورد من الخارج بالأساس وسوف يلقي بأثره على الاقتصاد بغض النظر عن سعر الفائدة.
- ما هي فلسفة إدارة سعر الصرف في مصر؟ خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن هناك عددًا من البنوك المحلية حققت صافي أصول سالبة من النقد الأجنبي في يوليو 2022.
- ضرورة العمل على تعزيز دور القطاع الخاص الوطني لتعزيز عدد من الصناعات الوطنية، وتوجيه عدد من السياسات التحفيزية والتشجيعية لدعم صلابة الاقتصاد وتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة.
- أهمية التفوق التكنولوجي كأحد أهم أدوات تعزيز الميزات التنافسية للدولة ودعم الاقتصاد في مواجهة الأعاصير الراهنة مع التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل رافعة أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. هي قمح أو ماء العصر الذي بدأ ويواصل المسير.

- بفعل التلاعب الإليكتروني أصبح حاليًا من الممكن لسفينة تحمل القمح أو نوع من الأدوية إلى مصر في وقت احتياج شديد أن تجد نفسها دون أن يدري طاقمها في ميناء حيفا مثلًا وتجبر على التفريغ هناك.
- أهمية محاولة الاستفادة من الطاقة الهائلة للشباب الموهوب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجيه اهتماماتهم وأولوياتهم لاستكمال عملية التحول الرقمي في كافة المؤسسات الحكومية للتخلص أو التقليل من سلبيات البيروقراطية.
- لا يمكن الحديث عن تعزيز صلابة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات دون الحديث عن مستوى الخطاب الإعلامي والسياسي.